ونظرة بعيدة المدى للفرص المتوفرة في الحدود

زيارة محافظ إيلام إلى واسط.. نموذجاً ناجحاً للدبلوماسية الميدانية

في أيام محرّم الحرام وعشيّة زيارة الأربعين، عندما يسافر ملايين العُشّاق من جميع أنحاء إيران إلى العراق لزيارة كربلاء المقدّسة والنجف الأشرف، لم تكن الزيارة الأخيرة لمحافظ إيلام (غرب البلاد) إلى محافظة واسط في العراق مجرد مهمة احتفالية أو دبلوماسية؛ بل كانت نموذجاً فريداً للدبلوماسية الميدانية ونظرة بعيدة المدى للفرص المتوفرة في الحدود.

وكانت هذه الزيارة مثالاً فريداً للدبلوماسية الميدانية ونظرة طويلة الأمد للفرص المخفية في الحدود والتي تهدف إلى حل القضايا التشغيلية وتعميق العلاقات بين الشعبين وتطوير التعاون المتعدد الأوجه بين المقاطعتين المتجاورتين.

وفي ظل ما يُعرف بطريق مهران - زرباطية بأنه الطريق البري الرئيسي للزوار إلى المراقد المقدسة، فإن تحرك كبار المسؤولين في محافظة إيلام للتشاور وجهاً لوجه مع نظرائهم العراقيين هو علامة على فهم دقيق للأولويات ومعرفة عميقة لواقع الميدان.

أهمية الزيارة من الناحية الأمنية

تتمتع محافظة إيلام، بفضل حدودها مع العراق وامتلاكها حدود مهران الدولية، بمكانة خاصة ليس فقط في مجال حركة الزوار، بل أيضاً في أبعاد مختلفة مثل أمن الحدود، والتبادل الاقتصادي والعلاقات الثقافية والقواسم المشتركة التاريخية والتفاعلات الاجتماعية. إن أي خلل أو عدم اتساق على طريق مهران - زرباطية لا يفرض عبئاً نفسياً ولوجستياً وخدمياً على الناس والمؤسسات فحسب، بل يؤثر أيضاً على الصورة العامة لهذا الحدث الضخم لدى الرأي العام.

ويعرف منفذ مهران الدولي بأنه أهم منفذ بري في البلاد لزوار الأربعين. على مدار العام، يعبر هذا المنفذ ما يقرب من ٧٠٪ من الزوار الإيرانيين إلى العتبات المقدسة ويصل هذا الرقم إلى حوالي ٤ ملايين خلال الأربعين.

وقد ضاعفت أهمية هذا المرور الجماعي الحاجة إلى التنسيق بين السلطات على جانبي الحدود وكانت زيارة محافظ إيلام «أحمد كرمي» إلى واسط استجابة واضحة وعملية لهذه الحاجة.

واتفق المحافظان، خلال هذه الزيارة، على سلسلة من الخطوات الرئيسية لتحسين ظروف الزوار، بما في ذلك تسريع تحسين الطرق المؤدية إلى زرباطية وتوفير المعدات والمرافق الأساسية عبر الحدود والتشاور بشأن إصدار التأشيرات بشكل أسرع وزيادة التنسيق في إدارة الحشود خلال أوقات الذروة، وأخيراً إنشاء مجموعات عمل تنفيذية مشتركة لمتابعة التفاهمات التي تم التوصل إليها بشكل مستمر.

وأعلن محافظ واسط «محمد المياحي»، خلال لقاء مع محافظ إيلام «أحمد كرمي» عقد يوم الإثنين ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٢٥، أن أهالي وحكومة واسط المحلية لا تعتبر إيلام محافظة حدودية، بل شريكاً استراتيجياً في تقديم الخدمات لزوار الإمام الحسين(ع)، ومستعدون لتقديم كافة الإمكانيات لتسهيل طريق مهران - زرباطية.

يُعدّ منفذ مهران الحدودي أحد أنشط مراكز التصدير في البلاد، إذ يصدر بضائع إلى العراق سنوياً تتجاوز قيمتها مليار دولار

هدية المحافظ العراقي لنظيره الإيراني

من النقاط المثيرة للاهتمام في هذه الزيارة كان الترحيب المختلف من محافظ واسط، الذي قدّم لوحة مزينة بصورة ساحة آزادي في طهران بالصواريخ الإيرانية، مؤكداً على عمق التعاطف بين البلدين ومقاومتهما المشتركة للتهديدات.

إن إهداء هذه اللوحة التي تصور الصواريخ الإيرانية الصنع فوق ساحة آزادي لم يكن مجرد مبادرة رمزية، بل كان إنعكاساً للفهم المشترك العميق بين البلدين للتاريخ المعاصر وذاكرة النضال المشترك ضدّ الإرهاب والعزم على الحفاظ على ذاكرة المقاومة ضد عدوان الكيان الصهيوني وانتصار إيران على هذا العدو الخبيث.

وأظهرت هذه الخطوة مرة أخرى أن العلاقات بين إيران والعراق، خاصة في المناطق الحدودية، ليست علاقات سياسية أو اقتصادية بحتة، بل هي متجذرة في أسس ثقافية وأيديولوجية وشعبية.

تنشيط الأسواق الحدودية وتعزيز التجارة المحلية

من بين النقاط الجديرة بالملاحظة في هذه الزيارة تأكيد الجانبين على ضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية والعلمية والثقافية طويلة الأمد بين المحافظتين، بما في ذلك تنشيط الأسواق الحدودية وتعزيز التجارة المحلية، خاصة في مجال تصدير المنتجات الزراعية والخدمات التقنية والهندسية والتعاون الأكاديمي والعلمي بين الجامعات في المحافظتين في شكل تبادل الطلاب وإدخال القدرات المشتركة وتشكيل حوار عام من أجل تقارب عام أكبر.

يُعدّ منفذ مهران الحدودي أحد أنشط مراكز التصدير في البلاد، إذ يصدر بضائع إلى العراق سنوياً تتجاوز قيمتها مليار دولار وتشمل معظم هذه الصادرات مواد البناء والمواد الغذائية والمنتجات البلاستيكية والمعدنية ويتركز سوقها الاستهلاكي في المحافظات المجاورة، مثل واسط وديالى والعاصمة بغداد.

ومن الواضح أن مثل هذه الزيارات، إذا لم تنته بمجرد إصدار بيانات وكانت مصحوبة بالترتيبات لتنفيذ الإتفاقيات، فإنها قد تؤدي إلى إعادة تعريف الحدود باعتبارها فرصة وليس تهديداً.

لقد كانت زيارة محافظ إيلام لمحافظة واسط العراقية، قبل كل شيء، نموذجاً ناجحاً للدبلوماسية الواقعية والميدانية وهي دبلوماسية تعتمد على الحوار المباشر والفهم الميداني للمشاكل والإرادة المشتركة لحلها.

ويمكن أن يكون هذا النوع من التعاون والتآزر نموذجاً فعالاً لإدارة حدود البلاد الأخرى وهي الحدود التي إذا تم التعرف عليها وتفعيلها بشكل صحيح، فلن تلعب دوراً في تنمية المناطق الحدودية فحسب، بل ستساعد أيضاً في تعزيز السلطة الوطنية والتماسك الإقليمي والتضامن الشعبي بين إيران والدول المجاورة.

وعشية تاسوعاء وعاشوراء والأربعين الحسيني، إذا تم تنفيذ الإتفاقيات التي تم التوصل إليها خلال هذه الزيارة، فإن الزوار سوف يستفيدون من ثمارها وعلى المدى البعيد، سيصبح منفذ مهران منصة للتعاون الثقافي والاجتماعي والاقتصادي المستدام بدلاً من كونها منفذاً حدودياً.

وبشكل عام، يمكن اعتبار هذه الزيارة خطوة فعالة نحو تطوير العلاقات إلى ما هو أبعد من مجرد علاقات الجوار؛ علاقات من شأنها أن تعزز الروابط الثقافية والدينية العميقة وتمهد الطريق لاستغلال أفضل للقدرات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لكلا الجانبين.

بنمو ٤٢٪ في القيمة و٣٢٪ في الوزن

صادرات محافظة غلستان.. خطوة كبيرة في التجارة الدولية

الوفاق/ برزت محافظة غلستان بموقعها الجغرافي الاستثنائي، وجوارها لدول رابطة الدول المستقلة، وإمكانيات منطقة «إينتشه برون» الحرة، كواحدة من أبرز المراكز الصناعية والتجارية في إيران، حيث توفر طاقاتها الإنتاجية الهائلة في التصنيع والتصدير وتوريد السلع الأساسية، ليس فقط احتياجات المنطقة، وإنما أيضاً جزءاً كبيراً من احتياجات البلاد، واتخذت في عام ٢٠٢٤ خطوات كبيرة نحو التنمية بالاعتماد على قدراتها الصناعية.

ووفقاً لمدير عام الصناعة والمناجم والتجارة في المحافظة، كان إحياء الوحدات الإنتاجية المتوقفة أحد الأولويات الرئيسية التي حققت نتائج باهرة.

وصرح درويش علي حسن زاده: عودة ٢٦ وحدة صناعية متوقفة إلى دائرة الإنتاج العام الماضي، وفرت فرص عمل لمئات الأشخاص. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، أسهم إحياء ٩٠ وحدة إنتاجية في خلق فرص عمل مستدامة لأكثر من ١١٩٣ فرداً.

وأضاف: تعد المنطقة الصناعية في سيمين شهر بمقاطعة غميشان نموذجاً بارزاً لهذه النجاحات، حيث لم يتم إحياء هذه الوحدات فحسب، بل تحولت إلى مراكز إنتاجية ناجحة ومدرة للدخل والعملات الأجنبية، وساهمت بإضافة خطوط إنتاج جديدة في التنمية الاقتصادية للمحافظة والبلاد.

وقال حسن زاده: تم إصدار ١٣٧ رخصة تشغيل صناعي باستثمارات تبلغ حوالي ٥٥ ألف مليار ريال، مما وفر فرص عمل لـ ٣,٦٣٠ شخصاً.

وقد تم منح هذه التراخيص بشكل رئيسي في مجالات المنتجات الغذائية والمشروبات، والمنتجات المعدنية، والمواد الكيميائية، مما يعكس القدرة الكبيرة لمحافظة غلستان على تلبية احتياجات الأسواق المحلية والدولية.

وأضاف: هذه الإنجازات وضعت غلستان كواحدة من المراكز الرائدة في مجال الصناعات الغذائية والكيميائية، وعززت إمكاناتها لتصبح مركزاً صناعياً مهماً في المنطقة.

قفزة تصديرية ودور محوري في التجارة الإقليمية

أظهر قطاع التجارة في محافظة غلستان أداءً متميزاً خلال العام الماضي. وبلغت صادرات المحافظة ٤٦٣ مليون دولار بنمو ٤٢٪ في القيمة، و٧١٩ ألف طن بنمو ٣٢٪ في الوزن. وكان متوسط سعر الطن الواحد ٦٤٤ دولاراً بزيادة ٧٪ عن العام السابق. وشملت أهم الدول المستوردة من غلستان: تركمانستان، كازاخستان، أوزبكستان، باكستان، روسيا وأرمينيا. وتضمنت الصادرات الرئيسية: اليود، الجبن، المواد الأولية للعبوات البلاستيكية، لحوم الدجاج، منتجات الألبان، الفواكه والخضراوات، الإسمنت، المنتجات البتروكيماوية والكيميائية، التبغ، القطع المعدنية، مواد التنظيف والبيض. وساهم قطاع الصناعة والتعدين بحوالي ٣١٠ ملايين دولار من إجمالي الصادرات، مما يؤكد دوره الأساسي في النمو الاقتصادي للمحافظة. وقال حسن زاده: ارتفعت الصادرات إلى دول منظمة أوراسيا بنسبة ٥٨٪ لتصل إلى ١٦٨,٦ مليون دولار، مما يعكس تعزيز مكانة غلستان في التجارة الإقليمية. وساهم حضور المنتجين من غلستان الفاعل في المعارض الدولية مثل معرض إيران أغروفود في تركمانستان، ومعرض أوراسيا، ومعرض إيران إكسبو ٢٠٢٥؛ بالإضافة إلى تنظيم معرض متخصص للقدرات التصديرية لتركمانستان في غلستان، في توسيع الأسواق التصديرية وجذب الاستثمارات. وتسعى محافظة غلستان، بالاستفادة من إمكانيات المنطقة الحرة في «إينتشه برون»، إلى التحول إلى محور رئيسي لتأمين السلع الأساسية للبلاد.

تقليل الاعتماد على الموانئ الجنوبية

من جانبه، أكد نائب منسق الشؤون الاقتصادية في محافظة غلستان على الدور الاستراتيجي للمحافظة في الدفاع غير العامل، قائلاً: تمتلك هذه المحافظة القدرة على تلبية الاحتياجات الغذائية للبلاد، خاصة في ظل الظروف الطارئة. وشدد عبدالعلي كيان مهر على ضرورة تقليل الاعتماد على الموانئ الجنوبية، موضحاً أن تعزيز الطرق الشمالية، خاصة من دول رابطة الدول المستقلة، يحظى بالأولوية. وأضاف: بتوجيه من المحافظ وتنسيق مع طهران، تم تبسيط الإجراءات الجمركية وإجراء زيارات ميدانية لحل مشاكل العاملين في هذا القطاع. وأشار كيان مهر إلى أن منطقة «إينتشه برون» الحرة، بفضل موقعها الفريد وإمكانياتها الكبيرة، تمتلك القدرة على تأمين الأمن الغذائي للمحافظات الشمالية وحتى طهران.

ولفت إلى أنه تم التركيز على تحقيق الاكتفاء الذاتي في توفير السلع الأساسية خلال السنوات العشر الماضية، مؤكداً أن تسريع عملية تصدير البضائع وإزالة العقبات الجمركية ستحول غلستان إلى نقطة ارتكاز استراتيجية في سلسلة التوريد الوطنية، مما يعزز رؤيتها كمركز إقليمي للتجارة وتلبية الاحتياجات الأساسية للبلاد.

توليد فرص العمل وتعزيز القوى العاملة

حققت محافظة غلستان أداءً متميزاً في مجال التشغيل، حيث تمكنت من خلق ٦,٧٦٠ فرصة عمل في قطاعات الصناعة والتعدين والتجارة، متجاوزة بذلك الهدف المحدد البالغ ٥,٦٢٠ وظيفة بنسبة ٢٠٪. ويعود هذا النجاح إلى عدة عوامل رئيسية تشمل إحياء الوحدات الإنتاجية المتوقفة، وإصدار تراخيص جديدة، ودعم القطاع الخاص. وأشار حسن زاده إلى أن هذه الجهود تأتي تنفيذاً لتوجيهات قائد الثورة الإسلامية بدعم الإنتاج والقطاع الخاص، وتهدف إلى منع بطالة العاملين الحاليين. كما يبرهن التطور في القوى العاملة بالمناطق الصناعية مثل سيمين شهر على قدرة غلستان الكبيرة في توفير فرص عمل مستدامة.

ورغم هذه الإنجازات، تواجه المحافظة بعض التحديات مثل نقص السيولة وصعوبات في تسويق المنتجات. وقد أكد حسن زاده على أهمية استخدام الأدوات المالية الحديثة وأسواق المال لتأمين الموارد المالية.

من جانبه، اقترح كيان مهر تعزيز البنية التحتية الجمركية، معتبراً أن تسريع إجراءات التصدير وإزالة العقبات سيمكن المنطقة الحرة في «إينتشه برون» من استغلال إمكاناتها بشكل كامل.

السوق الأوراسية تنفتح أمام ٧٠٠٠ سلعة إيرانية

إن إتفاقية التجارة الحرة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والاتحاد الاقتصادي الأوراسي «روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا وأرمينيا وقيرغيزستان» دخلت حيز التنفيذ منذ ١٥ مايو ٢٠٢٥. وفي إطار تنفيذ هذه الإتفاقية، خضعت أكثر من ٧٠٠٠ سلعة لتعريفات تفضيلية، وتم تخفيض أو إلغاء التعريفات الجمركية. وبحسب التقرير، بعد نحو ٩ سنوات من المفاوضات، تم اتخاذ الخطوة النهائية نحو التجارة الحرة مع أوراسيا، وتعد هذه الإتفاقية أول وأكمل إتفاقية تجارية تبرمها إيران، وأصبح تنفيذها على مدى العقد الماضي، إلى جانب تشديد العقوبات الغربية ضد إيران، أحد أهم الأهداف الاقتصادية للبلاد في قطاع التجارة الخارجية.

وعلى وجه الخصوص، فإن تنفيذ إتفاقية التجارة التفضيلية لـ ٥٠٠ سلعة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي كان تجربة ناجحة، وعززت نهج التطلع شرقاً ومزيداً من التعاون مع الشركاء الإقليميين في ظل العقوبات. تم تدوين هذه الإتفاقية بهدف التجارة الحرة مع تعريفات جمركية صفرية على حوالي ألف سلعة وتتضمن ١١ فصلاً وملحقًا يتعلق بقوائم المنتجات للطرفين الموقعين على الإتفاقية. ويرى العديد من الناشطين الاقتصاديين أن تنفيذ إتفاقية التجارة الحرة مع أوراسيا شرط أساسي لانضمام الاقتصاد الإيراني إلى اتفاقيات ومنظمات اقتصادية عالمية مهمة، مثل العضوية في منظمة التجارة العالمية.

ساهم قطاع الصناعة والتعدين بحوالي ٣١٠ مليون دولار من إجمالي الصادرات، مما يؤكد دوره الأساسي في النمو الاقتصادي للمحافظة